

تفريغ المجلس الثامن من مجالس التعليق على تراجم من كتاب "تهذيب التهذيب"
للحافظ ابن حَجَر - رحمه الله تعالى -

قال الشيخ الرَّملي - حفظه الله تعالى -:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فهذا المجلس الثامن من مجالس قراءة من "تهذيب التهذيب"، والمجلس
الرابع من مجالس شرح "الفوائد والقواعد في العلل" لابن رجب.

قال المُؤَلِّف - رحمه الله، الحافظ ابن حَجَر -: [٢٨] (خ) أي: أخرج لهذا الراوي
الإمام البخاري - رحمه الله - (أحمد بن الحجاج البكري، الذهلي، الشَّيباني، أبو
العباس المَرْوَزِي).

روى عن: أبي ضمرة، وحاتم بن إسماعيل، وابن عُيَيْنَةَ، والدَّراوَرْدِي، وابن مهدي،
وغيرهم.

وعنه: البخاري، وإبراهيم الحربي، والدارمي، وعلي بن عبد العزيز، وجماعة.

قال الخطيب: "قدم بغداد، وحدث بها، فأثنى عليه أحمد".

وقال ابن أبي خَيْثَمَة: "كان رجل صدق".

قال البخاري: "مات يوم عاشوراء سنة ٢٢٢".

قلت: "وذكره ابن حبان في "الثقات" هذا أخرج له البخاري، روى عنه مباشرة، وأخرج له في "الصحيح"، أثنى عليه الإمام أحمد، وقال ابن أبي خيثمة: "كان رجل صدق"، ذكره ابن حبان في "الثقات"، هذا ما عندنا فيه.

فما رأيكم فيه؟

[أجوبة الطلبة]:

- البداني يقول: "ثقة، من شيوخ البخاري".

- أبو زيد يقول: "صدوق".

- أم أفنان تقول: "مجهول الحال".

- والبدروني قال: "صدوق".

[قال الشيخ]: مَنْ قال فيه: "صدوق" لم يُبعد، وإخراج البخاري له في "الصحيح"، وروايته عنه، [و] ثناء الإمام أحمد، وقول ابن أبي خيثمة: "كان رجل صدق"، أنا متردد في قولي فيه: "ثقة" أو "صدوق"، الأمر قريب، يعني: ثناء الإمام أحمد عليه، هذا يَحتمل أن يكون ثناء، يعني: لدرجة التوثيق، أو في درجة أن يكون صدوقا، وقول ابن أبي خيثمة: "كان رجل صدق"، هذا فيه توثيق في عدالته.

فهو بين أن يكون "ثقة" وأن يكون "صدوقا"، أما "مجهول الحال"، فلا، لأن الإمام أحمد - رحمه الله - أثنى عليه، وقال فيه ابن أبي خيثمة: "كان رجل صدق"، فيبعد أن

يكون "مجهول الحال"، قد عَرَفَ حاله، وأثني عليه خيرا، فثناء الإمام أحمد عليه خيرا هذا توثيق له، وابن أبي خَيْثَمَةَ كلامه فيه يدل على عدالته.

*أخونا البدائي يقول: أخرج له البخاري حديثا واحدا.

[قال الشيخ]: نعم، أخرج له البخاري حديثا واحدا.

ثم قال المؤلف - رحمه الله -: [٢٩] (س - أحمد بن حرب بن محمد بن علي بن حَبَّان بن مازن بن الغضوبة، الطائي، أبو علي، ويقال: أبو بكر الموصلي، أخو علي، ولجده مازن صحبة.

روى عن: ابن عِيْنَةَ، وأبي مُعَاوِيَةَ، وابن إدريس، وابن فضيل، والمُحَارَبِي، وابن عُليَّة، وغيرهم.

روى عنه: النَّسَائِي، وأخوه علي، وعبد الرحمن بن أخي الإمام، ومكحول البيروتي، وأبو بكر بن أبي داود، وغيرهم.

قال النَّسَائِي: "لا بأس به) النَّسَائِي من تلاميذه، روى عنه، وقال: (وهو أحب إلي من أخيه علي".

وقال ابن أبي حاتم: "أدركته، ولم أكتب عنه، وكان صدوقاً".

وقال صاحب "تاريخ الموصل": "هجره أخوه علي لمسألة اللفظ) الظاهر أنه يريد اللفظ بالقرآن، ممن يقولون: "لفظي بالقرآن مخلوق"، هذا الظاهر من مسألة اللفظ، فهجره أخوه بذلك (وقد شارك عليا في شيوخه، وتفرد عنه بابتن عليه؛ فإن عليا لم يسمع منه".

ولد سنة ١٧٤ ومات بأذنه سنة ٢٦٣.

قلت: وذكره ابن حبان في "الثقات"، وخرج له في "صحيحه"، وأرخ وفاته كذلك".

ما رأيكم في هذا؟

[أجوبة الطلبة]:

- أم أفنان تقول: "صدوق".
- وأبو زيد يقول: "صدوق".
- والبدراني يقول: "صدوق".
- والبدياني يقول: "صدوق".

[قال الشيخ]: أمره واضح، نعم، صحيح، صدقتم، هو "صدوق"، وأمره واضح -إن شاء الله-.

- هذا أخونا علي يقول: قال الذهبي: في "الكاشف": "صدوق"، وكذلك قال الحافظ في "التقريب": "صدوق"، وأمره واضح، الحمد لله.

هذا فيه فائدة: أن السلف -رضي الله عنهم- كانوا يهجرون الشخص، حتى الأخ يهجرونه؛ لأجل خطئه في مسألة واحدة، ودندنتُ البعض بأن الهجر، وأن التبديع لا يكون في مسألة واحدة!؛ هذه من بدع أهل هذا الزمان، البدعة بدعة، سواء كانت واحدة أو أكثر، النبي ﷺ يقول: **"كُلُّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ"**^١ هذا عام يشمل البدعة الواحدة والأكثر، فالتبديع بالعدد هذا لا ضابط له، ولا أصل له من كلام السلف -رضي الله تعالى عنهم-، كلام السلف يبين ويوضح لنا في مثل هذه الحالة؛ أنهم كانوا يهجرون الشخص إذا ابتدع بدعة مخالفة للأدلة الظاهرة الواضحة في الكتاب والسنة؛ هجروه وبدعوه وضللوه إلى أن يرجع عما هو عليه، هذا نهج السلف الصالح -رضي الله عنهم-، وهذه طريقة أهل الحديث، وهذا لمن يقرأ تراجم العلماء، سيمر معه أشياء كثيرة من هذه، مرّ معي في بعض التراجم: أن أحد الرواة تكلم في مسألة رؤية الله -سبحانه وتعالى- في حديث ما، كان أئمة علماء الحديث؛ كانوا يسمعون عنده الحديث، فحدث بحديث لمّح فيه إلى عدم رؤية الله -تبارك وتعالى- في الآخرة، فقام سفيان وهجره، وهجره أهل

^١ النسائي: ١٥٧٧.

الحديث في ذاك المكان مباشرة، تركوه وخرجوا من مجلسه، فأخذ يعتذر، ولم يقبلوا منه اعتذاراً، حتى يتوب إلى الله - سبحانه وتعالى - من هذا الخطأ الذي وقع فيه.

هكذا السلف كانوا يتعاملون مع من يقع في بدعة؛ من وقع في بدعة حذروه وبينوا له، أو هجروه إن كان عنده علم ويعرف، كما حصل مع كثير من السلف - رضي الله عنهم -، إذن: القضية ليست قضية عدد، القضية قضية بدعة أم سنة.

إن ابتدع بدعة: وكانت هذه البدعة الأدلة على أنها بدعة ظاهرة وواضحة وصحيحة لا إشكال فيها؛ يبدع من وقع في هذه البدعة، ولا كرامة له، إلا إن كان من أهل العلم المعروفين بإخلاص النية لله - سبحانه وتعالى - من خلال معاشرتهم، ومخالطتهم، ومن خلال ما عُرف عنهم من خدمة السنة، ومن خدمة دين الله - سبحانه وتعالى -، فهؤلاء يُستثنون، ويُلتمس لهم العذر^٢، أما الأصل: فإن من وقع في بدعة تقتضي تبديع صاحبها أنه يُبدع حتى يرجع عن بدعته تلك، إلا - كما

^٢ هذا كنت قلته سابقاً تبعاً لبعض أهل العلم الأفاضل، ولما تأملت كلام السلف ومنهجهم، لم أجد عندهم هذا، بل يعممون الحكم على كل من ابتدع بدعة ضلالة في المسائل التي يجب فيها الاتباع، ولا يجوز فيها الاجتهاد، فكل من خالف في مسائل السنة الواضحة التي يجب فيها الاتباع لا يعذر؛ لأن واجبه الاتباع، وهو خالف هذا الواجب.

ذكرنا- إن علم أنه وقع في هذه البدعة من باب الخطأ، لا من باب اتباع الهوى، فهذا هو الذي يُلتمس له العذر^٣.

ثم قال المؤلف -رحمه الله-: [٣٠] تمييز - أحمد بن حرب بن محمد البخاري، يكنى أبا إسحاق.

روى عن: أبيه، وعيسى بن موسى الحافظ المعروف بغنجار، وشداد بن حكيم، وعصام بن يونس، وغيرهم.

روى عنه: سعيد بن ذaker، والفتح بن الحسن النجاريان.

ذكره الخطيب، وذكرته للتمييز؛ لاتفاقه مع الطائي) أي: الذي قبله (في اسمه، واسم أبيه، وجده، وذكر الخطيب اثنين آخرين، لكن جدّاهما مفترقان، أحدهما: اسم جده عبد الله بن سهل بن فيروز، وهو نيسابوري، وهو من طبقة الطائي، والآخر: اسم جده مسمع، وهو بغدادى من طبقة البخاري).

ثم قال -رحمه الله-: [٣١] (خ ت) أي: أخرج لهذا البخاري والترمذي (أحمد بن الحسن بن جنيّد، أبو الحسن الترمذي، الحافظ الرّحال، صاحب أحمد بن حنبل،

^٣ هو مأمور بالاتباع في مسائل الاتباع، ومن ترك الاتباع بعلم فقد اتبع الهوى، ونحن أمرنا بمعاملة الناس بما أظهروا لنا، فمن اتبع السنة ومنهج السلف فهو سني، ومن ابتدع وخالف ما أمر به من الاتباع وخالف منهج السلف؛ فهو مبتدع، هذا ما وجدت عليه السلف الصالح رضي الله عنهم. والله أعلم

روى عنه: أي: هو روى عن الإمام أحمد بن حنبل (وعن حجاج بن نصير، والقعنبي، وأبي عاصم، وعبد الله بن نافع، وطائفة).

وعنه: البخاري، والترمذي، وابن خزيمة، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وابن جرير، وجعفر بن محمد بن المستفاض، وجماعة.

قال الحاكم: "ورد نيسابور سنة إحدى وأربعين ومائتين، فحدث في ميدان الحسين، ثم حج وانصرف إلى نيسابور، فكتب عنه كافة مشايخنا، وسأله عن علل الحديث، والجرح والتعديل) لاحظ هنا أن مشايخ الحاكم -علماء الحديث- في نيسابور سألوا هذا الرجل عن علل الحديث، والجرح والتعديل، هذا ماذا تفهم منه؟ أن الرجل كان عالماً بالرجال، ويعلم العلل.

(وقال ابن خزيمة: "كان أحد أوعية الحديث") هذا يفهم منه أنه كان حافظاً، كان أحد أوعية الحديث، أي: أحد حفاظ الحديث.

(قلت:) الكلام لابن حجر (وقال أبو حاتم: "صدوق"، وذكره ابن حبان في "الثقات").

وقال الذهبي: "توفي قبل سنة ٢٥٠").

ما رأيكم في هذا؟ لا تنسوا أن أبا حاتم متشدد.

[أجوبة الطلبة:]

- أبو زيد يقول: ثقة حافظ.

- أم أفنان تقول: ثقة.

- أبو علي البداني يقول: ثقة حافظ.

- البدروني يقول: ثقة.

- يا صقلي ماذا عندك؟ ثقة حافظ.

[قال الشيخ]: صحيح، هو ثقة حافظ كما ذكرتم، لماذا اقتصر من اقتصر على قوله:

"ثقة"؟، ألم يقل فيه ابن خزيمة: "كان أحد أوعية الحديث"، إذن: فهو حافظ من

حفاظ الحديث، فإذا نقول فيه: هو ثقة حافظ.

الترجمة الأخيرة اليوم: [٣٢] (م ت) أي: مسلم والترمذي (أحمد بن الحسن بن

خراش البغدادي، أبو جعفر، خراساني الأصل.

روى عن: شبابة، وأبي عامر العقدي، وابن مهدي، وعبد الصمد بن عبد الوارث،

وجماعة.

وعنه: مسلم، والترمذي، وعبيد العجلي، وعبد الله بن أحمد، والسرّاج، وقال:

"مات سنة ٢٤٣ عن ستين سنة".

قال الخطيب: "كان ثقة".

قلت: "وذكره ابن حبان في "الثقات".

[أجوبة الطلبة]:

- البداني يقول: "صدوق"
- أبو زيد يقول: "صدوق".
- الصقلي يقول: "صدوق"
- البدروني يقول: "صدوق".

[قال الشيخ]: البغدادي متأخر، الخطيب البغدادي من المتأخرين، ذكرنا هذا في الدروس الأولى، وذكرنا أن توثيقه ليس كتوثيق المتقدمين.
هو صدوق كما ذكرتم.

نكتفي بهذا القدر من هذا الكتاب، طيب، ما رأيكم الآن [أن] نكتفي بهذا القدر من "تهذيب التهذيب" أم لازلتم ترون من أنفسكم أنكم بحاجة لأكثر من ذلك.
[سؤال أحد الطلبة]: هل يمكن أن نقتصر على قول: "حافظ" في الترجمة التي قبل؟
[الجواب]: لا، لا تكفي لأن أبا حاتم الرازي قال فيه "صدوق"، وهذه الكلمة تعطيك بأنه عدل في دينه، وأنه جيد في حفظه -أيضا-، والكلام الأول كله فيه ثناء على حفظه، وعلى أنه حافظ، وليس فقط حفظ جيد، بل هو حافظ -أيضا-، ولكن أنت إذا قلت بأنه حافظ واقتصرت على هذا، ولم تقل بأنه ثقة؛ يفهم من كلمة "حافظ" أنك تثني عليه من ناحية الحفظ، بقي عندك من ناحية العدالة لم تأت بشيء، فاقصارك على كلمة حافظ، لا تجمع بين العدالة والحفظ، بخلاف إن

قلت: "ثقة حافظ" فقد جمعت بين العدالة والحفظ، هذا بخلاف كلمة ثقة لوحدها، ثقة لوحدها تجمع بين العدالة والحفظ، لكن ليس في الدرجة التي هي أعلى منها وهي درجة ثقة حافظ، هذا الفرق بين العبارات الثلاثة.

[قال الصقلي: الكثير من الحفاظ كانوا ضعفاء].

[قال الشيخ]: صدقت يا صقلي، نعم الكثير من الحفاظ كانوا ضعفاء، صحيح.

طيب، أتحبون أن نزيد، وترون أنكم لا زلتم بحاجة لأكثر من ذلك، أم نتوقف إلى هنا في "تهذيب التهذيب"، وتكملون بأنفسكم الطريق؟

- أبو زيد يريد الزيادة.

- الصقلي يرجع الأمر إلينا.

لا بأس إذن: نزيد - إن شاء الله -.

أسئلة والجواب عنها من الدرس الثامن من قراءة في "تهذيب التهذيب".

[السؤال الأول]: قال البدروني: هل المتكلم في الرواة لا بد أن كون إماما في

الجرح والتعديل، أم يكفي أن يكون ثقة حتى يُقبل جرحه وتعديله؟

[الجواب]: يشترط فيمن تكلم في الرواة أن يجمع بين أمرين:

الأمر الأول: أن يكون ثقة في دينه.

والأمر الثاني: أن يكون عالماً بأسباب الجرح والتعديل.

فإذا كانت هذه صفته؛ قبل قوله في الجرح والتعديل، وإلا فلا.

[السؤال الثاني]: هل الرواية بالوجادة لها حكم الانقطاع، وما هو الصحيح

فيها؟

[الجواب]: الصحيح فيها: أن الحديث الذي وجد بالوجادة، إذا عرف خط

الكاتب جيداً ووثق فيه تماماً، بأنها مقبولة وجيدة، ويعتمد عليها في ذلك، لكن لا

تكون من قبيل الأسانيد المتصلة، لكن الوجادة معمول بها، والكثير من الكتب

الموجودة بين أيدينا اليوم؛ الاعتماد فيها على الوجادة.

[السؤال الثالث]: هل من يروي وجادة لا بدّ أن يقول: وجدت بخط فلان،

أم يقول: عن، وتكفي؟

[الجواب]: الأفضل أن يقول: وجدت بخط فلان كذا وكذا، حتى يعلم أنها

وجادة؛ لأن الوجادة اختلف فيها من ناحية الاحتجاج، فالبعض لا يقبلها، لذلك

هذا هو الأفضل أن يقول: وجدت بخط فلان.

[السؤال الرابع]: هذا السؤال متعلق ببحثنا: هم يسألون عن حال محرمة بن

بُكير وروايته عن أبيه؟

[الجواب]: ليست كل أحاديث مخرمة بن بكير وجادة، بعضها وجادة، وبعضها سماعا، وإن كان السماع قليلا، لكن على كل حال: يحتاج به، سواء كانت وجادة، أو كانت سماعا، يحتاج بها في مثل هذا؛ لأنه يرويه عن أبيه مباشرة، وهو يدري ويعلم خط أبيه، والظاهر أيضا أن كتاب أبيه محفوظ، وكذلك نحن لا نعلم الآن هل ما وجد من حديث هل هو من سماعه من أبيه أم أنه وجادة، على كل حال: هو مقبول عندنا على الصورتين سواء كان وجادة أو كان سماعا؛ لأن الوجادة عندنا يحتاج بها، هو مقبول -إن شاء الله-، تكون روايته عن أبيه حجة يحتاج بها.

[السؤال الخامس] حول التصحيقات والسقط الموجود في كتب الموسوعة

الشاملة على الكمبيوتر؟

[جواب السؤال الخامس] المكتبة الشاملة فيها أخطاء، خاصة في التصحيقات والكتب غير المقابلة، والآن يعمل على مقابلتها الكثير من الإخوة -جزاهم الله خيرا-، و-إن شاء الله- المكتبة الشاملة الآتية ستكون في حال أحسن من هذا، ويكون الكثير منها مقابل، فيها بعض الكتب مقابلة فيها، خصوصا التي ينزلها الأخ الذي عرّف نفسه باسم "يا باغي الخير أقبل" يعمل هو مع مؤسسة على أساس أن ينزلوا الكثير من الكتب المقابلة والمعتمدة من ناحية العزو كذلك، فإن شاء الله في الأيام القادمة، أو في المستقبل القريب -إن شاء الله- ستكون الموسوعة

بإذن الله، الكثير منها مقابل، وموثقة بإذن الله تعالى، لكن ما لنا الآن بالنسبة للذي لا يملك الكتب، ليس له الآن إلا أن يعتمد عليها بقدر ما يستطيع، وسددوا وقاربوا - كما يقال -، وليس عندنا الآن إلا هذا المرجع.

[السؤال السادس]: يقول أخونا البدروني: هل يمكن الرجوع لكتب الشيخ الألباني، والشروح كشرح النووي في البحث؟

[الجواب]: نعم، يمكن الآن عندنا البحث الذي بين يدينا بحث علمي، وكل ما تستطيع أن تجد فائدة من أي موضع، ايت بها، لكن لا تأتي بها هكذا وتلصقها، يجب أن تكون فاهما للفائدة هذه، فربما يكون صاحب الفائدة قد أخطأ، أو قد وهم، فانتبه لذلك، فنحن لا نريد فقط نقلاً، لا، استفد من الكتب الأخرى، ولكن حاول أن تبحث وتنظر من الذي أخطأ، ومن الذي أصاب، هذا كله نحتاج أن نقف عليه، الحديث الذي وضعته بين أيديكم، حديث فيه خلاف؛ بعض أهل الحديث يرى فيه رأياً، والآخر يرى فيه رأياً آخر، فنحتاج أن ننظر ما هو الراجح، ولماذا رجحت قولك الذي اخترته، إلى آخره.

نكتفي بهذا القدر اليوم.

المجلس الرابع من مجالس شرح "الفوائد والقواعد في علم العلل" للحافظ ابن رَجَب الحنبلي -- رحمه الله -- تعالى -

قال الشيخ الرَّملي - حفظه الله تعالى -^١:

ذكر ابن رَجَب في البداية أنه قَسَم فوائده إلى قسمين:

القسم الأول: في معرفة مراتب كثير من أعيان الثقات، وتفاوتهم، وحكم اختلافهم، وقول من يرجح منهم عند الاختلاف.

وقد تقدم الكلام في هذا القسم.

قال -- رحمه الله --: (القسم الثاني: في ذكر قوم من الثقات، لا يُذكر أكثرهم غالباً في أكثر كتب الجرح، وقد ضَعُف حديثهم:

إما في بعض الأوقات؛

أو في بعض الأماكن؛

أو عن بعض الشيوخ.

فهذا القسم تحته ثلاثة أنواع - كما ذكرنا -:)

^١ الدقيقة: ٢١.

الآن الكلام على الثقات، لانتكلم الآن عن الرواة الضعفاء، الضعفاء ضعوهم على جنب، الآن كلامنا كُلُّه عن ثقات المُحدِّثين، من المُحدِّثين من الرواة من هو ثقة في نفسه، لكنه ضَعْف في بعض الأوقات، أو في بعض الأماكن، أو عن بعض الشيوخ كما سيأتي مثاله -إن شاء الله-.

قال: (النوع الأول):

من ضعف حديثه في بعض الأوقات دون بعض.

وهؤلاء هم الثقات الذين خلطوا في آخر عمرهم.

وهم متفاوتون في تخليطهم، فمنهم من خلط تخليطاً فاحشاً، ومنهم من خلط تخليطاً يسيراً.

ومن أعيان هؤلاء: **عطاء بن السائب الثقفي الكوفي** هؤلاء الرواة الذين يريد أن يذكرهم الآن هم في الأصل ثقات، ثم بعد ذلك طرأ عليهم الاختلاط فضعف حفظهم وساء بعد أن كان جيداً:

- فمن هؤلاء من استطاع المُحدِّثون أن يميزوا بين ما رواه وهو حافظ؛ وبين ما رواه بعد الاختلاط، فأعطونا ضوابط نميز بها بين قديم حديثه، وجديده.
- ومن هؤلاء الرواة من اختلط ولم يستطع العلماء أن يميزوا بين قديم حديثه وجديده، فمن لم يميز حديثه ما بين القديم والحديث، فهذا يُترك حديثه كله، ويُضعف مطلقاً؛ احتياطاً لحديث رسول الله ﷺ، أما من تميز فنأخذ بالضابط

الذي ذكره فيه ونمشي عليه، هذا ما نفعله مع من اختلط من الرواة أو تغير حفظه، وأسباب الاختلاط مختلفة كثيرة، منها من كان سبب اختلاطه أنه يعتمد على كتبه فلما احترقت كتبه أو ضاعت لم يعد يُحدث تحديثاً جيداً، ومنهم من كبر، كان يعتمد على حفظه فكبر وساء حفظه، ومنهم من خلط بسبب ذهاب بصره، والأسباب في هذا كثيرة لكن الضابط هو ما ذكرناه.

فمن هؤلاء الذين خلطوا: (عطاء بن السائب الثقفي الكوفي:

يكنى أبا زيد.

ذكر الترمذي في باب كراهية التزعر والخلوق للرجال، من كتاب الأدب من جامعه هذا، قال:

يقال: إن عطاء بن السائب كان في آخر عمره قد ساء حفظه.

وذكر عن علي بن المديني عن يحيى بن سعيد، قال: من سمع من عطاء بن السائب قديماً فسماعه صحيح. وسماع شعبة وسفيان من عطاء بن السائب (صحيح) أي: من سمع منه قديماً قبل الاختلاط فسماعه صحيح، ومنهم شعبة وسفيان (إلا حديثين عن عطاء بن السائب عن زاذان، قال: شعبة: سمعتها منه بأخرة.

وذكر العُقَيْلي من طريق عمرو الفلاس عن يحيى بن سعيد، قال: ما سمعت
أحداً من الناس يقول في حديث عطاء بن السائب شيئاً في حديثه القديم، ثم
قلت ليحيى: ما حَدَّثَ سفيان وشُعْبَة، صحيح هو؟

قال: نعم إلا حديثين كان شُعْبَة يقول: سمعتها بأخرة.

ومن طريق علي قال: كان يحيى بن سعيد لا يروي من حديث عطاء بن السائب
إلا عن شُعْبَة وسفيان) هذا دليل على أنه علم من شُعْبَة وسفيان أنها أخذوا عن
عطاء بن السائب قبل الاختلاط، ولم يعلم عن غيرهما ذلك.

(ومن طريق أبي النعمان، عن يحيى بن سعيد القطان، قال: عطاء بن السائب تغير
حفظه بعد، وحمّاد، يعني: ابن زيد سمع منه قبل أن يتغير) إذن: هذه الرواية عن
يحيى القطان تدل على أنه كان يقبل أحاديث ثلاثة: سفيان وشُعْبَة وحمّاد بن زيد،
ويعتبرهم هؤلاء جميعاً أنهم قد أخذوا عنه قبل الاختلاط.

(ذكر من سمع منه قبل أن يتغير: سفيان وشُعْبَة) الآن ذكر لنا هذه الأقوال كي يقرر
لنا بأن عطاء بن السائب قد اختلط، فنقل عن هؤلاء الأئمة هذا الكلام الذي نقله،
كي يُبين لنا بأن عطاء بن السائب اختلط، ثم أخذ الآن يُبين لنا كيف نعرف من روى
عنه قبل الاختلاط؟ ومن روى عنه بعد الاختلاط؟ إذن: عطاء بن السائب ممن تميز
حديثه القديم عن حديثه الجديد، وميّزوا ذلك بالرواة، فعرفوا أن بعض الرواة قد
روى عنه قديماً، وأن بعضهم قد روى عنه حديثاً، فأخذوا يميزون ويذكرون.

قال: (وقد تقدم أن يحيى بن سعيد نقل عن شُعْبَةَ أنه سمع منه حديثين بعد أن تغير) والحديثان من رواية عطاء بن السائب عن زاذان، وغير ذلك من رواية شُعْبَةَ كُلُّهُ رواه عنه قبل الاختلاط، إذن: شُعْبَةَ إذا روى عن عطاء بن السائب حديثا قبلناه إلا الحديثين المذكورين، كذلك سفيان إذا روى عن عطاء بن السائب حديثا قبلناه؛ لأن سفيان روى عنه قبل الاختلاط، وكذلك حمّاد بن زيد - كما تقدم - من كلام يحيى بن سعيد.

(ومنهم: حمّاد بن زيد، كما ذكرناه عن يحيى، وحكاه البخاري عن علي) علي: ابن المديني.

(ومنهم: حمّاد بن سلمة: نقله ابن الجنيّد عن يحيى بن مَعِين).

(ونقل عبد الله بن الدَّورقي عن ابن مَعِين، قال: حديث سفيان وشُعْبَةَ وحمّاد بن سلمة عن عطاء بن السائب مستقيم) كم أصبح عندنا الآن؟ أربعة: سفيان، وشُعْبَةَ، وحمّاد بن زيد، وحمّاد بن سلمة.

(وقال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى يقول: شُعْبَةَ وسفيان وحمّاد بن سلمة في عطاء خير من هؤلاء الذين بعدهم).

ونقل ابن المديني عن يحيى بن سعيد أن أبا عوانة وحمّاد بن سلمة سمعا منه قبل الاختلاط (وبعده) هذا قول آخر في حمّاد بن سلمة، حمّاد بن سلمة منهم من اعتبره روى قبل الاختلاط، ومنهم من يقول أنه روى عنه بعد الاختلاط، فحمّاد بن سلمة

حصل فيه خلاف بين الأئمة المتقدمين، فهنا يحيى بن سعيد يقول بأنه روى عنه قبل الاختلاط وبعد الاختلاط، إذن: رواية حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب إذا أخذنا بقول يحيى بن سعيد هنا؛ لا نحتج بها، لماذا؟ لأننا ما عرفنا ما الذي رواه عنه قبل الاختلاط، وما رواه عنه بعد الاختلاط، فنترك حديث حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب.

والبعض قال: لا، هو روى عنه قبل الاختلاط، فالخلاف حاصل فيه.

قال: (سمعا منه قبل الاختلاط وبعده، وكانا لا يفصلان هذا من هذا، خرّجه العُقيلي).

(ومنهم: سفيان بن عُيَيْنَة: روى الحميدي عن سفيان، قال: كنت سمعت من عطاء بن السائب قديماً، ثم قدم علينا قدمة، فسمعتة يُحدّث ببعض ما كنت سمعته منه، فيخلط فيه، فاتقيته واعتزلته) هنا بيّن سفيان أنه لم يعتمد على ما رواه بعد الاختلاط (قال أبو داود: قال أحمد: سماع ابن عُيَيْنَة مقارب، يعني: من عطاء بن السائب، سمع بالكوفة).

(ومنهم: هشام الدّستوائي، ذكره أبو داود عن بعضهم، ولم يسمه) هذا واحد جديد، هشام الدّستوائي عن عطاء.

(ومن سمع منه بأخرة بعد اضطرابه: جرير، قاله أحمد ويحيى).

(ومنهم: خالد بن عبد الله، قاله أحمد وعلي).

ومنهم: ابن عُلَيَّة، وعلي بن عاصم، قاله أحمد.

ومنهم: محمد بن فضيل، قاله يحيى.

ومنهم: وهيب وعبد الوارث، ذكره أبو داود وغيره.

ومنهم هُشَيْم، ذكره العجلي وغيره.

وقد اختلفوا في ضابط من سمع منه قديماً، ومن سمع منه بأخرة) هذا الذي يهمننا في الموضوع، ما هو الضابط؟ هل هناك ضابط نستطيع أن نأخذ به ونمشي عليه؟ هل هناك قاعدة في هذا الرجل؟ أم أن الأمر يتوقف على ما ذكره الأئمة المتقدمون؛ فمن قالوا أنه روى عنه قبل الاختلاط؛ قبلنا حديثه، ومن قالوا بأنه روى عنه بعد الاختلاط؛ تركنا حديثه؟ فهنا اختلف العلماء في الضابط في ذلك، قال ابن رجب - رحمه الله -: (وقد اختلفوا في ضابط من سمع منه قديماً، ومن سمع منه بأخرة:

فمنهم من قال: من سمع منه بالكوفة فسماعه صحيح، ومن سمع منه بالبصرة، فسماعه ضعيف، كذا نقله أبو داود عن أحمد.

ومنهم من قال: دخل عطاء البصرة مرتين، فمن سمع منه في المرة الأولى فسماعه صحيح، ومنهم الحمّادان والدستوائي، ومن سمع منه في القدمة الثانية فسماعه ضعيف، منهم وهيب وإسماعيل بن عُلَيَّة وعبد الوارث، نقله أبو داود عن غير أحمد. وقاله أيضاً النسائي في سننه إلا أنه لم يسم.

ومنهم من قال: إن حَدَّثَ عطاء عن رجل واحد بعينه فحديثه جيد، وإن حَدَّثَ عن جماعة فحديثه ضعيف.

روى العُقَيْلي بإسناده عن ابن عُليَّة، قال: قال لي شُعْبَةُ ما حَدَّثَكَ عطاء بن السَّائب عن رجاله عن زاذان وميسرة وأبي البُخْري فلا تكتبه، وما حَدَّثَكَ عن رجل بعينه فاكُتبه) يعني: إذا قال: حَدَّثَنَا ميسرة فقط، وَحَدَّثَ حديثاً قال: هذا اكُتبه، أما إذا جمع الرجال فقال: حَدَّثَنِي زاذان وميسرة وأبي البُخْري؛ فهذا دليل على أنه لم يحفظ هذا الحديث لمن هو؟ فذكر هؤلاء الشيوخ ومضى.

(ومن طريق علي بن المديني عن ابن عُليَّة، قال: قدم علينا عطاء بن السَّائب البصرة، فكننا نسأله، قال: فكان يتوهم.

قال: فنقول له: من؟ فيقول: أشياخنا ميسرة وزاذان، وفلان، وفلان) عندما يهـم ويخلط يذكر جماعة من الشيوخ ويمضي.

(ومن طريق أبي بكر بن الأسود: سمعت ابن عُليَّة، قال: كان عطاء ابن السَّائب إذا سئل عن شيء، قال:

كان أصحابنا يقولون: ويقال له: من؟ فيسكت ساعة، ثم يقول: أبو البخري وزاذان وميسرة.

قال: فكنت أخاف أن يجيء بهذا على التوهم فلم أحمل منها شيئاً.

ومنهم من قال: إذا حَدَّثَ عن أبيه فهو صحيح، وإذا حَدَّثَ عن الشيوخ مثل: ميسرة وزاذان، بعد التغير، فهو مضطرب.

قال أبو داود: سمعت أحمد، قال: كان فلان -بعض المُحدِّثين سماه أحمد- عند عطاء بن السائب، وكان إذا حَدَّثَ عن أبيه أحاديثه المشهورة كتبها، وإذا حَدَّثَ بأحاديث ميسرة وزاذان يعني: الشيوخ، لا يكتب، يعني: حين أنكر عطاء.

واتفقوا على أن شُعبَةَ وسفيان أصح حديثاً عنه من غيرهما.

قال أبو داود: قلت لأحمد: يشاكل أحد سفيان وشُعبَةَ في عطاء؟ قال: لا، قلما يختلف عنه سفيان وشُعبَةَ.

وقال أحمد بن أبي يحيى عن يحيى بن مَعِين: جميع من روى عن عطاء بن السائب روى عنه في الاختلاط إلا شُعبَةَ وسفيان.

وقال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن مَعِين يقول: كل شيء من حديث عطاء بن السائب ضعيف إلا ما كان عن شُعبَةَ وسفيان) وخالفه غيره، فزاد آخرين، انظروهم إذا شئتُم في "الكواكب النيرات"، و"مقدمة فتح الباري" للحافظ ابن حجر.

وهذا النوع من الرجال قد هان الأمر فيهم وسهل، عندما أُلِفَ فيهم العلماء مؤلفات، وجمعوهم في بعض الكتب، صار أمرهم سهلاً، فمن أراد معرفة حالهم رجع إلى الكتب التي صنفت في ذلك، ومن أنفعها: كتاب "الكواكب النيرات"

لابن الكيال، كتاب جيد ومفيد في هذا الباب، وقد ألف غيره في هذا الموضوع، وقد جمع فوائد ما ألف من قبله، وألف هذا الكتاب، وذكر هو في مقدمة كتابه جماعة ممن ألف في هذا النوع، وهم من اختلط من المحدثين.

وكتب الرجال التي جمعت أقوال أهل العلم في الراوي قد ذكروا ذلك، ولم يهملوه، فأنت تجد كلام المزي - رحمه الله -، وكلام ابن حجر في الكتب الستة، عندما يذكران الراوي يجمعان كل ما يقفان عليه من أقول علماء الجرح والتعديل في الراوي، ومن ذلك: أقوالهم في مسألة الاختلاط والتغير، كذلك يجمعونها ويضعونها في هذا الكتاب.

لكن يبقى النظر فيمن هم خارج الكتب الستة، أو من لم يجمع عالم من العلماء المتأخرين أقوال العلماء المتقدمين في الراوي، فيلزم حينئذ إذا أردت أن تقف على حال الراوي؛ أن يكون بحثك في حاله جامعاً لأقوال أهل العلم فيه، حتى تعرف أهو ممن قيل فيه بأنه اختلط، أو قيل فيه بأنه يدلّس، أو ليس كذلك.

وعطاء بن السائب: **الصحيح فيه**: أنهم ذكروا جماعة ممن قيل فيهم أنهم لم يرووا عنه إلا ما رواه قبل الاختلاط، تجدونهم مذكورين في كتاب "الكواكب النيرات"، وكذلك في كتاب "مقدمة فتح الباري" للحافظ ابن حجر التي هي "هدي الساري مقدمة فتح الباري"، في آخر هذا الكتاب تكلم الحافظ ابن حجر - رحمه الله - على الرواة الذين تُكلم فيه في صحيح البخاري، وعلى الأحاديث الذي تُكلم فيها وهي

في صحيح البخاري، فمن هؤلاء الرواة: عطاء بن السائب، وحُصين بن عبد الرحمن الذي بعده، ذكرهما الحافظ ابن حجر في مقدمة "الفتح"، وذكر التفصيل، والراجح في هذين الراويين، وفي غيرهما ممن خرَّج لهم البخاري، وقيل فيه: بأنه اختلط

هذا النوع الأول: وهم الذين ضُعف حديثهم في بعض الأوقات دون بعض.

ثم ذكر من هؤلاء: حُصين بن عبد الرحمن، وسعيد بن إياس الجُريري، وسعيد بن أبي عروبة، وعبد الله بن عبد الرحمن المسعودي، وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، وسفيان بن عُيينة، وصالح مولى التوأمة، وأبان بن صَمعة، ومحمد بن الفضل السدوسي، وأبو قلابة الرقاشي.

ثم بدأ يذكر مَنْ يلتحق بالمختلطين ممن أضرَّ في آخر عمره: فقال: (يلتحق هؤلاء: من أضرَّ في آخر عمره، وكان لا يحفظ جيداً، فحدَّث من حفظه أو كان يلقي فيتلقن).

وقد ذكر أبو خيثمة أن يزيد بن هارون كان يعاب عليه أنه لما أضرَّ كان يأمر جارية له أن تُلقيه الأحاديث من كتاب فيُحدِّث بها، وقد سبق ذكر ذلك.

فمنهم، عبد الرَّزَّاق بن همام الصنعاني:

أحد أئمة الحديث المشهورين، وإليه كانت الرحلة في زمانه في الحديث، حتى قيل: إنه لم يُر حل إلى أحد بعد رسول الله ﷺ ما رُحل إلى عبد الرزاق.

قال الإمام أحمد في رواية إسحاق بن هانئ: عبد الرزاق لا يُعْبَأُ بحديث من سمع منه وقد ذهب بصره، كان يلقي أحاديث باطلة وقد حَدَّثَ عن الزُّهري أحاديث كتبتها من أصل كتابه وهو ينظر، جاؤوا بخلافها.

ونقل الأثر عنه معنى ذلك.

وقال في النيسابوري يعني: محمد بن يحيى الذهلي: قدم على عبد الرزاق مرتين: إحداهما بعدما عمي.

وذكر الأثر عن أحمد أنه ذكر له حديث "النَّارُ جُبَارٌ"^٢ فقال: هذا باطل ليس من هذا شيء.

ثم قال: ومن يُحَدِّثُ به عن عبد الرزاق؟ قلت: حَدَّثَنِي به أحمد بن شبيب. قال: هؤلاء سمعوا بعدما عمي، كان يلقي فلقنه، وليس هو في كتابه وقد أسندوا عنه أحاديث ليست في كتبه، كان يلقيها بعدما عمي.

قال أبو عبد الله: حَكَوْا عنه عن الحُلواني أحاديث أسندها.

^٢ أبو داود: ٤٥٩٤، ابن ماجه: ٢٦٧٦.

وقد ذكر غير واحد أن عبد الرزاق حَدَّثَ بأحاديث مناكير في فضل علي وأهل البيت، فلعل تلك الأحاديث مما لُقِّنَها بعدما عمي. كما قاله الإمام أحمد، والله أعلم، وبعضها مما رواه عنه الضعفاء ولا يصح عنه.

وقال النسائي: عبد الرزاق ما حَدَّثَ عنه بأخرة ففيه نظر.

وذكر عبد الله بن أحمد أنه سمع يحيى بن معين قيل له: تحفظ عن عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي عن النبي ﷺ "أنه مسح على الجبائر" فقال يحيى: باطل، ما حَدَّثَ به معمر قط. ثم قال يحيى: عليه مائة بدنة مقلدة مجللة إن كان معمر حَدَّثَ بهذا قط. هذا باطل ولو حَدَّثَ بهذا عبد الرزاق كان حلال الدم. من حَدَّثَ بهذا عن

عبد الرزاق؟ قالوا: فلان.

وفي بعض النسخ، قالوا: محمد بن يحيى. قال: لا والله ما حَدَّثَ به معمر. وعليه حجة من هنا إلى مكة إن كان معمر يُحَدِّثُ بهذا.

قال عبد الله بن أحمد: هذا الحديث يروونه عن إسرائيل عن عمرو بن خالد، عن زيد بن علي، عن آبائه. عن علي، عن النبي ﷺ، وعمرو بن خالد لا يساوي شيئاً) انظر كيف كان حفظهم -رحمهم الله- كانوا أئمة، يعرفون هذا الحديث، ويعرفون مَنْ حَدَّثَ به، ويحفظونه جيداً، فعندما روي لهم من حديث معمر؛ بادروا إلى

إنكاره، والحكم عليه بالإبطال؛ لأنهم يعرفون أن هذا الحديث لا يُحدّث به ثقة، ولا يُعرف عن إمام، لكنه لقن لعبد الرزاق بعدما عمي، فحدّث به بعد ذلك.

(قال عبد الله: وسمعت يحيى يقول: ما كتبت عن عبد الرزاق حديثاً قط إلا من كتابه، لا والله ما كتبت عنه حديثاً قط إلا من كتابه) كأنه كان كتابه جيداً، لكن ما لقنه تلقينا بعدما عمي فهنا دخل عليه الوهم.

(وذكر بعضهم أن سماع الدبري من عبد الرزاق بأخرة) الدبري: إسحاق بن إبراهيم، صاحب عبد الرزاق، وثقه الدارقطني، وقال الحاكم فيه: "صدوق".

(قال إبراهيم الحربي: مات عبد الرزاق وللدبري ست سنين، أو سبع سنين) أي: أن الدبري سمع منه بعد الاختلاط بعدما عمي، وأصبح يلقن، والدبري هذا ممن روى عن عبد الرزاق بعض "المُصنّف".

هذا حاله كحال المختلط تماماً، نفس الحكم، نفس ما قيل في ذاك يقال في هذا -أيضاً-، ومن هؤلاء أيضاً: أبو حمزة السكري، وعلي بن مسهر. ثم أخذ يذكر: (من يُحدّث من كتابه في حديثه) ونقف عند هذا الموضع.